الجمهورية التونسية

المدة النيابية الثانية

مجلس نواب الشعب

الدورة العادية الثانية 2021-2020

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتونس بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع تزويد المرفأ المالي بالماء الصالح للشراب (عدد 2020/140)

ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب (عدد 2020/143)

رئيس اللجنة: هيكل المكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي مقرر اللجنة: فيصل دربال

مقرر مساعد: هشام العجبوني مقرر مساعد: منذر بن عطية

معطيات حول إحالة مشاريع القوانين وجلسات اللجنة

مشروع القانون عدد 2020/140

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 25 نوفمبر2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 03 ديسمبر 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب وعقد التمويل المبرم بتاريخ 21 أكتوبر 2020

مشروع القانون عدد 2020/143

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس:27 نوفمبر2020
- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 03 ديسمبر 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2020.

أعمال اللجنة

- جلسة يوم 27 جانفي 2021: تاريخ بدأ أشغال اللجنة بالنظر في مشروع القانون عدد 2020/140.
- جلسة يوم 03 فيفري 2021: الاستماع إلى وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار ورئيس مدير عام الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

- **جلسة يوم 18 فيفري 2021: النظر في مشروع القانون عدد 2020/143.**
- **جلسة يوم 04 مارس 2021: التصويت على مشروعي القانونين 140 و2020/143 وعرض تقرير اللجنة حول مشروعي القانونين.**

نتائج التصويت:

مشروع القانون عدد 2020/140: 3 مع / 0 ضد / 2 محتفظ

مشروع القانون عدد 2020/143: 6 + /0 ضد / 2 محتفظ

- فيفري 2021 -

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتونس بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع تزويد المرفأ المالي بالماء الصالح للشراب (عدد 2020/140) ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب (عدد 2020/143)

أولا: تقديم مشروعي القانونين

يهدف مشروعي القانونين المعروضين إلى الموافقة على عقد التمويل المبرم بتونس بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بمبلغ قدره أربعة عشر مليون (14.000.000) أورو (دون احتساب قيمة الأداء على القيمة المضافة) للمساهمة في تمويل مشروع تزويد المرفأ المالي بالماء الصالح للشراب والذي يندرج ضمن البرنامج الوطني لتأمين وتدعيم التزود بالماء الصالح للشراب بمنطقة تونس الكبرى. كما يرمي إلى الموافقة على اتفاقية قرض ممضاة بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بقيمة 14 مليون أورو بين حكومة الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل البرنامج الوطني المذكور.

1 ـ الإطار العام للبرنامج:

تتكون منطقة تونس الكبرى من أربع ولايات: تونس، أريانة، بن عروس، ومنوبة وتضم حاليا هذه المنطقة حوالي 2,78 مليون ساكن ومن المتوقع أن يصل عدد سكانها إلى 3,2 مليون ساكن سنة 2030 و3,9 مليون ساكن سنة 2050. كما بلغ عدد المشتركين بالشركة الوطنية

لاستغلال وتوزيع المياه بتونس الكبرى 808 ألف مشترك سنة 2018 أي ما يعادل نسبة 28 % من مجموع المشتركين الذي بلغ 3 مليون مشترك حاليا.

تجدر الإشارة أن الطلب على الماء الصالح للشرب يتزايد من سنة لأخرى وسيبلغ الطلب ذروته وذلك ببرمجة عديد المشاريع السكنية، الصناعية والسياحية التي ما زالت بصدد الدراسة والتي من المنتظر أن تنطلق أشغالها خلال السنوات القليلة القادمة ومكن أهمها مرفأ تونس المالي الذي يستقطب حوالي 107000 ساكن قار و7000 ساكن عرضي و2016 سرير سياحي ومن المنتظر أن تدرك العجز في الموازنة المائية خلال سنة 2022 في صورة عدم إنجاز المشروع.

ويهدف هذا البرنامج إلى تأمين حاجيات تونس الكبرى من الموارد المائية وتزويد المرفأ المالي بكلفة جملية تبلغ 79 مليون أورو دون اعتبار الأداءات. ويتكون من العنصرين التاليين:

- مشروع إنجاز محطة معالجة المياه ببجاوة وربطها بالشبكات والمنشآت المالية للشركة،
- مشروع تزويد المرفأ المالي بالماء الصالح للشرب.

2. معطيات حول البرنامج

يشمل البرنامج مكونين:

- يتمثل الأول في استثمارات تهم تعزيز تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشراب وربط مشروع المرفأ المالي بالحسيان عبر تحسين البنية التحتية للضخ والمعالجة بتركيز محطة ضخ ومحطة معالجة ببجاوة، ومد أنابيب الربط والتوزيع باتجاه تونس الكبرى على امتداد 54.5 كم وتوفير أربعة صهاريج تخزين للمياه المعالجة بسعة إجمالية تقارب 40000 م3 (10000 م3 لكل منها).

- أما المكون الثاني فيتمثل في دعم فني لتطوير المخطط المديري لاستغلال وتوزيع المياه للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بالنسبة لولايات تونس الكبرى خلال الفترة المتراوحة بين 2021 و2050.

وتجدر الإشارة أن كلفة البرنامج الجملي تقدر بـ 80 مليون أورو موزعة كالآتي:

- تمويل الوكالة الفرنسية للتنمية يتمثل في 39 مليون أورو موزعة كالآتي:

* قرض لفائدة الدولة التونسية بقيمة 14 مليون أورو،

*قرض لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بضمان من الدولة بقيمة 24 مليون أورو.

* هبة تبلغ قيمتها 1 مليون أورو لدعم مجهودات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه في إعداد المخطط المديري لتونس الكبرى

- تمويل البنك الأوروبي للاستثمار بـ38 مليون أورو موزعة كالآتي:

* قرض لفائدة الدولة التونسية بقيمة 14 مليون أورو.

* قرض لفائدة الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه بضمان من الدولة بقيمة 24 مليون أورو

- مساهمة الدولة التونسية بـ3 مليون أورو.

3. معطيات حول مكونات "مشروع تزويد المرفأ بالماء الصالح للشرب":

اقتناء 35 كم من القنوات المصنوعة من الحديد المصبوب والخرسانة سابقة الإجهاد ذات قطر يتراوح بين 1000 مم و1800 مم،

أشغال وضع 354 كم من القنوات المصنوعة من الحديد المصبوب والخرسانة سابقة الإجهاد ذات قطر يتراوح بين 1000 مم و1800 مم،

بناء 2 خزانات بسعة فردية 10000 م3.

4. الجهة المشرفة على تنفيذ المشروع:

الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه.

5. مدة إنجاز المشروع:

سيتم إنجاز المشروع خلال الفترة الممتدة من سنة 2020 إلى سنة 2025.

6. كلفة المشروع:

تقدر الكلفة الجملية للمشروع بحوالي 28 مليون أورو (دون احتساب قيمة الأداء على القيمة المضافة).

يساهم في تمويل هذا المشروع كل من:

البنك الأوروبي للاستثمار بقرض قيمته الجملية 14 مليون أورو،

الوكالة الفرنسية للتنمية بقرض قيمته الجملية 14 مليون أورو.

7. الشروط المالية:

يخضع قرض البنك الأوروبي للاستثمار إلى الشروط المالية التالية:

- الجهة المقترضة: الدولة التونسية،
- مبلغ القرض: 14 مليون أورو،
- نسبة الفائدة: ثابتة لكل قسط تحدد يوم سحب القسط المعني،
- فترة السداد: 30 سنة منها 6 سنوات إمهال.

ويخضع قرض الوكالة الفرنسية للتنمية للشروط المالية التالية:

- نسبة الفائدة: تساوي Euribor + 0.4%،

✓ خول عقد التمويل للجهة المقترضة إمكانية اختيار تطبيق إما نسبة فائدة قارة أو نسبة فائدة متغيرة بعنوان كل قسط يقع تنزيله.

✓ يقع ضبط نسبة الفائدة من قبل الجهة المقرضة في وثيقة الإشعار بالتنزيل وذلك بعد التشاور مع الجهة المقترضة

✓ تضبط نسبة الفائدة باعتماد المعايير التالية:

- كلفة جراء تعبئة الموارد المالية من الأسواق المالية العالمية بالنظر لمبلغ القرض ومدة سداده (كلفة منخفضة نظرا لترقيم المؤسسة الماليةAAA)
- كلفة متوسط سعر المبادلة (COUT DU SWAP) في حال اختيار نسبة فائدة قارة،
- هامش ربح يضبط على أساس مخاطر ائتمان الجهة المقترضة (هامش الربح منخفض لأن القرض يتمتع بضمان الاتحاد الأوروبي)

- هامش ربح لتغطية أعباء التصرّف (COUTS DE FONCTIONEMENT)،
- على سبيل المثال بالنسبة للفترة الحالية تقدّر:

✓ نسبة الفائدة القارة بـ: 0 %.

✓ نسبة الفائدة المتغيرة بـ: أوروبيور 6 أشهر + 15,3 نقطة أساس،

- دأب الجانب التونسي على اختيار نسبة فائدة قارة باعتبارها نسبة منخفضة من جهة ولتجنب مخاطر ارتفاع سعر الفائدة المرجعي خلال فترة سداد القسط المعني من جهة أخرى.
- فترة السداد: 30 سنة منها 6 سنوات إمهال.

- عمولة التعهد: عمولة تدريجية من 0.15% بعد مضي ستة أشهر انطلاقا من تاريخ إمضاء الاتفاقية إلى 0.5% في النسخة الخامسة.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 25 نوفمبر 2021 نظرت خلالها في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتونس بتاريخ 21 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار للمساهمة في تمويل مشروع تزويد المرفأ المالي بالماء الصالح للشراب على ضوء وثيقة شرح الأسباب وعقد التمويل.

وخلال النقاش أكّد أعضاء اللجنة أهمية مشروع القانون باعتباره يندرج ضمن البرنامج الوطني لتأمين وتدعيم التزود بالماء الصالح للشراب بمنطقة تونس الكبرى. وتداولوا حول أهم عناصر المشروع المزمع إنجازه بعد الحصول على التمويلات اللازمة وكلفته والشروط المالية المتعلقة به.

واعتبروا أن وثيقة شرح الأسباب المتعلقة به لا تتسم بالدقة المطلوبة من حيث الشكل ومن حيث الأصل وهي غير منسجمة وغير متلائمة مع نص الاتفاقيات المعنية. وشددوا على ضرورة دعوة رئاسة الحكومة لمزيد إيلاء هذه الوثيقة العناية الكافية لتترجم ما يتم الاتفاق عليه وتضمينه صلب عقد التمويل من معطيات تتعلق بالشروط المالية للقرض والتزامات الأطراف المتعاقدة وتطبيق بنود الاتفاق.

وقد ارتأت اللجنة في هذا الإطار دعوة وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار لمد اللجنة بالتوضيحات اللازمة حول هذه الاتفاقيات وحول مكونات وجوانب المشروع المتعلق بالمرفأ المالي، كما تم الاتفاق على دعوة الرئيس المدير العام إلى الشركة الوطنية لتوزيع واستغلال المياه للاستماع إليه حول الوضعية المالية للشركة ومدى قدرتها على الإيفاء بتعهداتها المالية مع مدّ اللجنة بالقوائم المالية الجاهزة المتعلقة بالشركة.

وفي جلسة يوم 03 فيفري 2021 استمعت اللجنة في مرحلة أولى إلى السيد الوزير الذي قدّم الإطار العام لمشروع القانون وأهمية البرنامج المرتبط بعقد التمويل المذكور الذي يرمي إلى تلبية نمو الحاجيات من المياه وبيّن أن المشروع يندرج في إطار تدخلات الدولة والتزامها القانوني بتوفير الماء الصالح للشراب. ثم أحال الكلمة إلى أعضاده من ممثلي وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار الذي قدّموا المعطيات والإيضاحات المتعلقة بكلفة المشروع ومدة إنجازه والشروط المالية للقرض موضوع مشروع القانون.

وبيّنوا أن مثل هذه المشاريع تتطلب موارد مالية هامة ليتم تجسيدها على أرض الواقع. وفسّروا دواعي اللجوء إلى تمويل المشروع مناصفة بين البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسية للتنمية وأوجه التعامل مع الممولين. وأضافوا أن المشروع مركب من حيث مكوناته الفنية وعملية تمويله. وأضافوا أنه تم إمضاء عقود التمويل مع الوكالة الفرنسية للتنمية والبنك الأوروبي للاستثمار باعتبار أنّهما من بين أفضل الممولين الذين تقدموا لتمويل هذا المشروع خاصة من ناحية الخبرة في هذا المجال والحرص على إنجاز المشاريع واستهلاك الموارد في آجالها، هذا بالإضافة إلى توفيرهم لشروط مالية ميسرة.

من جهته استعرض السيد رئيس مدير عام الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه لدى تدخله المعطيات المتعلقة بتونس الكبرى بصفتها الجهة المعنية بالمشروع. حيق قدّم جل الأرقام التي تهم عدد السكان وعدد الأقاليم وعدد المشتركين وطول شبكة الجلب والتقسيم وطول شبكة التوزيع وعدد الخزانات وعدد محطات الضخ والإنتاج السنوي للمياه بمركب غدير القلة.

كما قدّم لمحة تاريخية حول تزويد تونس الكبرى منذ 125 ميلادي مرورا بالحقبات التاريخية التي تم فيها إنجاز سدود بني مطير وغدير القلة وكساب وإنجاز محطات معالجة

المياه وآخرها إنجاز المرحلة الثانية من محطة معالجة المياه رقم 4 بسعة 100 م3 في اليوم سنة 2019. ثم قدّم معطيات حول المصادر الرئيسية للمياه الخام وضخ المياه المعالجة إلى محطات المعالجة أو الخزن والطاقة الجملية لمعالجة المياه.

ثم قدّم برنامج تدعيم وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشراب حيث بيّن أنه يتوجب إنجاز محطة معالجة المياه الخام بطاقة إنتاج 345.600 م3/اليوم ببجاوة وربطها بشبكة التوزيع لتونس الكبرى قصد تأمين حاجيات المنطقة بالماء الصالح للشراب. وأفاد أن أهدا هذا البرنامج تتلخص في عنصرين أساسيين:

- العنصر الأول : تدعيم وتأمين الموارد المائية لتونس الكبرى.
- العنصر الثاني: تزويد المرفأ المالي بالماء الصالح للشرب.

وأشار أن العنصر الثاني موضوع مشروع القانون المعروض سيتم المساهمة في تمويله بواسطة قرضين بنفس القيمة (14 مليون دينار) من البنك الأوروبي للاستثمار والوكالة الفرنسة للتنمية مع مساهمة الجاني التونسي بـ 1 مليون أورو في شكل اقتناء أراضي.

وخلال النقاش، تعرض أعضاء اللجنة لعدد من الاهتمامات على غرار دواعي التأخر في إنجاز مشروع المرفأ المالي باعتباره مشروعا استراتيجيا هاما ويمثل أحد أهم المشاريع الاستثمارية في تونس اعتبارا لحجم الاستثمارات المرصودة ومكوناته.

وأكد النواب على أهمية التصرف الرشيد في التمويلات المرتبطة بمشاريع القوانين المعروضة وتوجيهها إلى الاستثمار الحقيقي مشددين في هذا الإطار على أهمية الاتفاق على ضبط رؤية استراتيجية واضحة المعالم حول أهم المشاريع المستقبلية في إطار مخطط استراتيجي واضح وقابل للتنفيذ. كما أكدوا على أهمية الاعتماد على الكفاءات واليد العاملة التونسية في إنجاز مثل هذه المشاريع.

واعتبروا أنّ من أهم العوائق المنجرة عن تعطل المشاريع العمومية الكبرى هي مقتضيات الأمر المتعلق بالصفقات العمومية الذي يجب مراجعته في اتجاه مواكبة المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية الحالية.

واستوضح بعض النواب عن الوضعية المالية الحالية للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه ومدى قدرتها على الإيفاء بتعهداتها المالية مؤكدين على ضرورة نشر القوائم المالية للشركة في آجالها. وطالبوا من جهة أخرى بمزيد سعي الشركة لتحسين وتحيين المنظومة المعلوماتية المعتمدة في الخلاص الالكتروني للفواتير لتجنب الإشكاليات المتعلقة بتأخير الخلاص وما ينجر عنها من تكاليف إضافية على كاهل المواطن.

وشدّد بعض النواب على ضرورة تفعيل دور مجلس نواب الشعب في علاقة بالتعهدات المالية للدولة التونسية وضرورة مراقبة تنفيذ المشاريع السابقة التي تمت المصادقة على اتفاقيات التمويل المتعلقة بها وكيفية التصرف في هذه التمويلات ونجاعتها قبل اللجوء إلى مزيد التداين وما ينجر عنه من تداعيات سلبية على الاقتصاد الوطني.

واستفسر بعض النواب عن الشروط المالية للتمويل التي اعتبروها غير واضحة ولا تتسم بالدقة المطلوبة خاصة فيما يتعلق بنسبة الفائدة غير المحددة.

وفي ردوهم، تعهّد ممثلو وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار بتفادي عدم التناغم بين وثيقة شرح الأسباب ونص الاتفاقية في المشاريع القادمة والحرص على أن تتضمن الوثيقة كل المعطيات الفنية والقانونية اللازمة التي تمكّن النواب من فهم مكونات المشروع موضوع التمويل من مختلف الجوانب.

وأفاد ممثلو الوزارة أنه سيتم مدّ النواب في أقرب الآجال بملف شامل حول المشروع الضخم المتعلق بالمرفأ المالي في إطار ضمان حق نائب الشعب في متابعة الاستثمارات العمومية.

وفيما يتعلق بالشروط المالية للقرض، أوضح ممثلو وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار أنّه ليس هناك هامش كبير للتفاوض وأضافوا أنّ نسبة الفائدة يتم تحديدها من قبل الممول وذلك بعد أخذ رأي المستفيد وهي نسبة تفاضلية. وأوضحوا أن سرعة الحصول على التمويل اللازم للمشروع هي التي تحتم اللجوء والتعامل مع ممول دون آخر. وأضافوا أن عدم تحديد نسبة الفائدة بصفة مسبقة يعدّ من الحالات النادرة في الاتفاقيات وأن نسبة الفائدة ليست العنصر الرئيسي التي يتم أخذها بعين الاعتبار خلال جلسات التفاوض وإنما

هناك عناصر هامة أخرى على غرار خبرة وتجربة الممول في مجال التدخل وخبرة المؤسسة المنتفعة في التعامل مع الممولين إلخ.

وبخصوص تشريك النواب في التفاوض مع الجهات المانحة، اعتبروا أنه توجه إيجابي ومرحب به ولكنه مرتبط حسب تقديرهم بصلاحيات كل سلطة.

وجدّدوا تأكيدهم على أهمية المصادقة على مشاريع القوانين المعروضة نظرا لارتباطها بقطاع حيوي حياتي ولضمان عدم تجاوز الآجال القانونية المضبوطة في نص الاتفاقيات. وفي نفس السياق، اقترحوا على اللجنة مناقشة ودراسة مشاريع القوانين المرتبطة بقروض مع الوكالة الفرنسية للتنمية بالتوازي مع مشاريع القوانين المرتبطة بتمويل من البنك الأوروبي للاستثمار نظرا للتلازم بينها على مستوى التنفيذ بما أنها تهم نفس البرنامج.

ولدى تدخله، أكّد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه على سعي الشركة لوضع مخطط استراتيجي في علاقة بتأمين الموارد المائية لكل الشعب التونسي نظرا لارتباط هذا القطاع الحيوي بالأمن القومي للتونسيين. وأضاف أن الدولة تأخذ على عاتقها تمويل الاستثمار في المناطق الريفية وكذلك تعبئة وتحويل المياه مثل بناء السدود وربطها ببعضها.

وبيّن أن المشروع يندرج في إطار اتفاقية استثمار بين الدولة والمستثمر حيث تتكفل الدولة بإنجاز الشبكات الخارجية ويتكفل المستثمر بإنجاز الشبكات الداخلية وهو تمش معمول به في عديد المجالات الأخرى على غرار الكهرباء والغاز والطرقات والاتصالات.

وأبرز أن مشروع المرفأ المالي يعد من بين أهم المشاريع الاستثمارية حيث سيستقطب حوالي 114 ألف ساكن وسيضم عديد المنشآت والمساكن والمرافق وفنادق وميناء ترفيهي وملعب قولف وغيرها وسيضفي حركية اقتصادية كبرى ويوفر عدد هاما من مواطن الشغل. كما أضاف أنّ المرفأ المالي سيكون له بعد ربحي كبير باعتبار قدرته التشغيلية والاستثمارية.

وبخصوص التأخير في إنجاز المشروع الضخم المتعلق بالمرفأ المالي، أفاد أنّ الإشكال متعلق أساسا بتعبئة الموارد المالية. وأفاد أنّه سيتم تركيز المرفأ المالي في منطقة بعيدة عن العاصمة مما يتطلب العديد من الإمكانيات المالية واللوجستية للانطلاق في إنجازه وهو ما يثير كذلك

وجود إشكاليات تتعلق بالبنية التحتية وتزويد المشروع بالكهرباء والغاز والماء باعتبار أنه عند الانتهاء من أشغال البنية التحتية سيتم الشروع فورا في إقامة المباني.

وبيّن أنّ الهدف الأساسي للشركة ليس ربحيا بل غايتها تأمين الموارد المائية للتونسيين وتغطية أعبائها المالية مشيرا إلى أنّ الشركة لم تتخلف عن سداد ديونها منذ مدة كبيرة وهي تعتمد أساسا في إنجاز مشاريعها على الخبرات والكفاءات التونسية. وأشار إلى أنّ تعبئة الموارد المالية للشركة لم يكن سهلا باعتبار الوضعية الحالية الصعبة للاقتصاد الوطني والعالمي. وأوضح أن الشركة تعد من أكبر مستهلكي الطاقة في البلاد بحكم توفر حوالي 2000 محطة ضخ و16 محطة معالجة.

وبالنسبة لتحسين منظومة استخلاص الفواتير عن بعد، أفاد أنّ الشركة قد سعت لتيسير الخلاص بشتى الوسائل عبر الهاتف وعبر الموقع الالكتروني المتاح وعبر البريد التونسي وذلك بطريقة تضمن تحيين المعلومات بين الشركة ومختلف وسائل الاستخلاص في الآجال وهو ما يجسم الانتقال الرقمي وتأثيره الإيجابي على ظروف عيش المواطن.

وفيما يتعلق بنسبة الفائدة الموظفة على التمويل، أكد أنّه لا يتم التفاوض مع ممول إلا بعد التأكد من أنه سيوظف نسبة قائدة تفاضلية والتي في أغلب الأحيان لا تتجاوز نسبة 1 بالمائة.

وبالنسبة للقوائم المالية، أكّد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه أنّه تتم المصادقة عليها منذ 12 سنة ببعض الاحترازات مرتبطة أساسا بالنظام التجاري المحاسبي والمنظومة التجارية المحاسبية. وبيّن انه تم الانطلاق منذ سبتمبر 2018 في تركيز منظومة معلوماتية جديدة تتضمن كل التفاصيل والمعطيات الكافية عن المؤسسة وهو ما سيمكّن من تلافي كل الإشكاليات مستقبلا وخاصة منها المتعلقة باحترازات مراقب الحسابات.

هذا وواصلت اللجنة دراستها لمختلف جوانب البرنامج وعقدت في الغرض جلسة يوم 18 فيفري 2021 نظرت خلالها في مشروع القانون المتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 أكتوبر 2020 بين الجمهورية التونسية والوكالة الفرنسية للتنمية للمساهمة في تمويل برنامج تعزيز وتأمين تزويد تونس الكبرى بالماء الصالح للشرب، واعتبرت أن المشروع

يهم نفس البرنامج بمختلف مكوناته وعناصره بتمويل من الجهة الثانية وهي الوكالة الفرنسية للتنمية.

وخلال النقاش، أثار أحد النواب مسألة عدم مدّ اللجنة بتوضيحات مدققة حول المشروع الضخم المتعلق بالمرفأ المالي من قبل وزير الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار خلال جلسة الاستماع خاصة من حيث مكوناته وتمويله ومدى التقدم في إنجازه. وعليه فقد طلبت اللجنة من الوزير المعني مدّها بمعطيات حول هذا المشروع الاستثماري إضافة ملامح المخطط الخماسي للفترة الممتدة بين 2020-2025 قبل عرضه على مجلس نواب.

ثم عقدت اللجنة جلسة يوم 04 مارس 2021، بعد تلقيها المعطيات المطلوبة عبر البريد الإلكتروني، للتصويت على مشروعي القانونين وعرض تقرير اللجنة وتمت المصادقة عليه.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروعي القانونين بأغلبية أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة **المقرر المساعد للجنة**

هيكل المكي **هشام عجبوني**